السفير

لقبولهما تشغيل الـ 3G من دون ترخيص

«سيدركوم» تتخذ إجراء قانونياً ضد «ألفا» و«أم.تي.سي»

«الاتصالات»: البعض يريد منع الدولة من توفير إنترنت سريع

أوضحت شركة «سيدركوم» لنقل المعلومات أن «عدداً من المشغلين المرخص لهم اتخذ إجراءات قانونية ضد كل من شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» لقبولهما إدارة وتشغيل خدمة الـG3 من دون ترخيص من مجلس الوزراء ومن دون ترخيص للتردادات من الهيئة المنظمة للاتصالات، وكذلك ضد وزارة الاتصالات».

أضافت «أن قانون الاتصالات ٤٣١ نقل صلاحيات الترخيص وتنظيم مراقبة سوق الاتصالات، بما في ذلك الترخيص للترددات، من وزارة الاتصالات الى الهيئة المنظمة للاتصالات. فالبند ١٩،١ منه ينص على أن خدمة الـG3 ترخص بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، والبند ١٥ منه ينص على أن الترددات المرتزية لأية خدمة كانت، بما فيها خدمة الـG3 ترخص من الهيئة المنظمة للاتصالات. ولغاية تاريخه، ان شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» ليس لديهما أي ترخيص لخدمة الـG3 من مجلس الوزراء، وليس لديهما أي ترخيص لاستعمال الترددات لخدمة الـG3 من مجلس الوزراء، وليس لديهما أي ترخيص لاستعمال الترددات لخدمة الـG3 من الهيئة المنظمة للاتصالات».

وتابعت الشركة «على الرغم من عدم وجود ترخيص لتقديم خدمة الـG3 وترخيص لاستعمال ترددات الـG3، فإن شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي» قد اتخذتا خطوات تنفيذية من خلال التعاون مع الموردين لبناء شبكات الـG.3 وتقدر كلفة هاتين الشبكتين الجديدتين بـ٨٠ مليون دولار، سوف يدفع ثمنها من الأموال التي يدفعها المواطن اللبناني كضرائب، أي من الأموال العامة».

وحذرت الشركة من «الخطر المتزايد من جراء خلق احتكار جديد في خدمات الانترنت السريع اللاسلكي عبر تقديم خدمة الـG3 وذلك بغياب التراخيص اللازمة لتقديم هذه الخدمة وفي ظل غياب المساواة الضريبية وعدم إرساء المنافسة العادلة بين مشغلين تملكهم الدولة ومشغلي القطاع الخاص».

مصادر وزير الاتصالات شربل نحاس علقت لـ«السفير» على ما تقدم بالقول ان «المخالف القديم بين مقدمي خدمات الانترنت وشركات نقل المعلومات مع إدارة هيئة أوجيرو ممثلة بمديرها عبد المنعم يوسف حول الـDSL والمستأجرات، إنما نقله البعض إلى خدمة الـG3، أي إلى خلاف لا معنى له حول مساعي وزارة الاتصالات لتأمين الانترنت السريع، بما يخدم مصالح الجميع، لا طرف واحد وحسب. هذا مع الإشارة إلى أن الوزارة تؤيد الشركات في الشق الأول من الخلاف، وهي أبدت أكثر من مرة رفضها للممارسات الاعتباطية التي كرستها إدارة الهيئة الحالية لـ«اوجيرو» طيلة الفترة الفائتة». فلسان حال «سيدركوم» وبعض الشركات الأخرى، برأي المصادر عينها، «نريد انترنت سريعا من خلال منع الدولة من توفير الانترنت السريع» (!).

وختم المصدر بالتشديد على أن «الوزارة تعقد اجتماعات دورية منذ فترة، ولا تزال، مع مجموعة من الشركات لتنسيق طريقة العمل على أساس أن الدولة من خلال الشركات تقوم بتوفير البنية الأساسية للـG3، إلى أن تستحصل لاحقاً على حق الشركات في تسويق الخدمة، بما يفضي إلى مردود أعلى لكل من الدولة والشركات والمواطنين على السواء».